تنظيم السلطة المحلية تطلع نحو المستقبل (١-٢)

احمد محمد الحربي

□ .. دخل التنظيم الاداري اليمني مع بداية القرن الواحد والعشرين مرحلة جديدة من حيث مفاهيمها وقيمها، والقواعد المنظمة لعملياتها وهي مرحلة تعد أكبر تطوراً وفعالية لو استوعبت ، وممورست على نحو رفيع من الفهم، وقدرة عالية في الممارسة .

إنها مرحلة تنظيم السلطة المحلية وامتلاك شرعية ممارستها في المجتمع .. والتي حددت في قانون السلطة المحلية رقم ٤ لعام ٢٠٠٠م.

وقد واجهت عملية تنظيم السلطة المحلية واكسابها الشرعية التي تخول لها سلطات وصلاحيات تتعلق بادارة شؤون المجتمع وتنمية موارده.. بعض الصعوبات التي ارتبطت بالكيفية القانونية المحكومة بصياغة تعطي ، لا تقوض ، تنقل ، لاتبرر للسلطات والصلاحيات من المركزية إلى اللامركزية.

فمن رأى إن ذلك ينبغي أن لاتتجاوز أية صيغ توفيقية لاحكام وقواعد القانون في صعود ، وهبوط السلطات والصلاحيات من وإلى المستويات الادارية ودرجات السلم التنظيمي للسلطات الادارية كخطوة لابد منها حتى تمتلك السند القوي المرجح لثقلها – باتجاه اكتمال حركة الايقاع التوفيقية في الميدان .. وتتقوى نتيجة لها، مسارات ودروب العمل والاقتناع بها.

ومن رأى أن تجاوز الصيغ التوفيقية ضرورة لابد منها .. وأن تتم صياغة شرعية السلطات المحلية بقواعد وأحكام تبرز نوعية السلطة ووضوح المسؤولين .. باتجاه سلطة محلية تقوم بدورها وتمارس مسؤولياتها ، وتطبق صلاحيات عملية لها في الميدان، ووجد التوفيقيون .. والمواجهون لدعواتهم.. إنهم يخوضون في ميدان معرفي أسسه الفقيه وقواعدها ، متباينة وأطر التجارب ذات الصلة مختلفة.

وبرز على السطح اتجاه يدعو إلى خضوع الصياغات التقنية لتنظيم السلطة المحلية لغلبة الجانب السياسي .. أي أن تخضع الصياغةالقانونية لغلبة المفهوم السياسي .. فتصدى لاصحاب هذه الدعوة من يرى أن تكون صياغة القانون خاضعة للمفهوم الاداري وكان لكل دعوة نصيب من الناحية وهو نصيب هنا أو هناك قاد إلى بروز اتجاه أو دعوة أخرى من الناحية النظرية ، دعوة توفيقية ولكنها ليست كالدعوة التوفيقية الأولى، فالتوفيقية الأولى أساسها اجتماعي في البنية والتطور والوعي ومستوياته .

أما الأخيرة فتقوم على أساس الجمع بين الغلبة السياسية والغلبة الادارية .. وقيل بأنها دعوة وسطية وخير الأمور الوسط وفيها يمكن أخذ افضل ما في الدعوة السياسية علما وفنا قيما وابعاداً وأخذ افضل ما في الدعوة الادارية من أسس ومنطلقات تنظيمية .. وتكوين مادة معرفية وثائقية يقبل بمفرداتها المتجانسة والمتناغمة هؤلاء واولئك ..

أما الذين ارادوا من أول وهلة أن تخضع صياغة قانون السلطة المحلية للتوفيقية استجابة لمكونات التطور غير لمتوازن في الوحدات المحلية .. وبما يحقق عمليا جبر خاطر أو تهدئة النفوس وهي دعوة مال إليها الكثير من ذوي الاهتمام الاجتماعي ومكونات وحداته فقد نظر إليها البعض على أنها دعوة محكومة بأهدافها جبر الخواطر وتهدئة النفوس والمحصلة المصاحبة لها.. لاتكون أبعد في حراكها الاجتماعي وهو المطلوب فهي دعوة تريد الابقاء على أنماط الحراك الاجتماعي القائم كما هي، لا تفعيلها من خلال صياغات اجتماعية منظمة تدفع بها لحياة افضل مما هي فيه.

ويرون في الدعوة التوفيقية البنائية لتنظيم السلطة المحلية استمرار حالات الجمود بدلا من الحركة باتجاه المستقبل وذلك قيد لا يبقى الوحدات الراكدة عند حدودها وحسب بل ويجر الوحدات المندفعة نحو المستقبل إلى الخلف بدلا من رفض حالة الجمود والقبول بحالة الحركة والتي عبرها يمكن نقل الوحدات الادارية الأقل تطورا إلى مستوى الوحدات الأعلى تطورا منها وهكذا دواليك .. وقيل أن الانتقال بالوحدات الادارية الأقل تطورا إلى مستوى الوحدات الأكثر تطورا .. ليس مرهونا بالصياغات القانونية والنظامية وإنما بالموارد المالية للوحدات الادارية والتجربة التعاونية خير شاهد على ذلك.، فعندما توفرت لها مصادر محلية عديدة نهضت باحياء المشروعات الخدمية المرتبطة بحاجات السكان من طرق ومدارس ومستوصفات ومياه للشرب ومساجد وتجميل البيئة من نظافة وإقامة الحدائق ومشروعات التشجير الخ.. وعندما اتجهت الحياة الاجتماعية والاقتصادية تحت التأثيرات السياسية وتحولت هيئات التعاون الأهلي للتطوير إلى مجالس محلية للتطوير التعاوني وتخلت الحكومة عن مسؤولياتها في المساهمة بنسبة ٣٠٪ من تكلفة مشروعات التنمية المحلية لكل هيئة والاكتفاء بدعم مركزي مقطوع للمجالس المحلية بحسب التعداد السكاني وبما لايزيد عن مائة وستين مليون ريال في السنة لأكثر من مائتي مجلس مقابل أن يحصل الموارد الزكوية التي بلغت بعد عام من قبل المجالس المحلية ما يزيد على ثمانمائة مليون ريال في السنة والموارد المالية على السلع المستوردة بواقع ٢٪ من صافي الرسوم الجمركية .. وكلها تورد لحساب الخزانة العامة مقابل دعم مقطوع قيمته «١٦٠» مليونا وثمانية ملايين فوقها وهو دعم أخل بالتزامات المجالس المحلية نحو مشروعات التنمية المحلية وتراجع حماس المواطنين عن دعم أي نشاط تقوم به المجالس المحلية مادامت الدولة لم تعد شريكاً فاعلاً مع تلك المجالس في حين أن الموارد المشتركة للمجالس المحلية والتي عول عليها أن تغطي الكثير من متطلبات المجالس المحلية لمقابلة احتياجات مشروعات التنمية المحلية فقد ذهبت تلك الموارد المشتركة نحو المتاعب والمخالفات بين متحصل قيمتها والمستفيد من حصيلتها .. ومابينها من المواطنين والمراجعين والوسطاء .. ولذلك فإن تنظيم السلطة المحلية من الناحية التشريعية والنظامية سيتجنب كل الصعوبات التي واجهت التجربة السابقة وسيمنح مجالس الوحدات الادارية المحلية مصادر عديدة لتمويل انشطتها وبحيث يجعلها قادرة على الحركة والنشاط دونما ضغوط من الاجهزة المركزية.

وذهب المتحمسون لنظام اللامركزية عبر تنظيم السلطة المحلية إلى القول أن التجربة السابقة اعاقت دور المجالس المحلية في التنمية المحلية وذلك ليس بنقص الموارد المالية وإنما أيضاً بوجود هيئات ومجالس في نفس الوحدات فتقوم بتحصيل موارد مالية وتنفذ مشروعات محلية هي من صميم اختصاصات المجالس المحلية..

ووجودها أضر كثيرا بمسؤوليات المجالس المحلية وبدورها، وسيتم الغاء مثل تلك الهيئات والمجالس لتعارضها مع المجالس المحلية قانونياً ونظامياً..

واعتقد دعاة التطوير أنه بمجرد حصول المجالس المحلية على مصادر تمويل محلي لانشطتها والغاء الهيئات المعارضة لوجودها .. إن حركة الجمود في كل الوحدات الادارية ستزول وسيكون في نطاق كل وحدة ادارية تنافس تنموي كبير وواسع مصادر تمويله متاحة .. وسيحدث التطور وفقاً لرغبات المواطنين وحاجاتهم الضرورية وسيكون ذلك منطلقا للعمل باتجاه الاشباع المتزايد للحاجات السكانية .. وهنا تتدعم سياسات التنمية المستدامة في الواقع وفي المجتمع .. فما الذي حدث؟..

التعداد العام.. الطريق للتنمة المستدامة

■ يشكل التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ٢٠٠٤م حلقة الوصل الأساسية للمستقبل المشرق الوضاء وذلك لأن التعداد يأتي في ظل متغيرات ضخمة ومستجدات هائلة في حقول العلوم والتكنولوجيا وتحول الرياضيات (كعلم قائم بذاته) إلى آلة تفعل الشيء الكثير في واقع الحياة المعاش من خلال تطبيقاتها واستخداماتها الكثيرة في مجالات التصنيع المتنوع.

عصام حسين المطري

ونتوقع أن يحظى التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ٢٠٠٤م باهتمام المراقبين الدوليين ورعاية ودعم المنظمات الناشطة العالمية المتخصصة في هذا المضمار والمجال..فلا ضير من تحقيق أعلى معدلات الافادة القصوى من التجارب المحلية (السابقة) والتجارب الاقليمية والقومية والدولية والعالمية انطلاقا من الوعي الصائب والسليم القائم على تبادل الخبرات.

– وحتى يكتب للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ٢٠٠٤م مزيد من النجاح وقدركاف من الفاعلية في واقع الحياة المعيش فإنه لأبد من التفاعل الجاد والمثمر من قبل كافة المجاميع والقوى والشرائح الاجتماعية والسياسية الوطنية في إطار الفهم العميق لأهداف ومقاصد وغايات التعداد العام باعتباره مشروعا وطنيا كبيرا يستهدف في المقام الأول الانسان وواقع حياته ومعيشته بغية توفير الأرقام والمعلومات والبيانات الصحيحة عن هذا الواقع بهدف إحداث التنمية الشاملة.

– ويجب ان يحرص الجميع على تمثل الهم الوطني الشديد على اعتبار أن التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ٢٠٠٤م أضحى مهمة وطنية عظمى تقع مسؤولية تنفيذها على كاهل الجميع سواء المشاركين الفعليين في عملية التعداد العام على تباين مواقع مسؤولياتهم أم جموع المواطنين الطرف الفعال في معادلة التعداد الحديثة وهم الذين تقع عليهم المسؤولية الوطنية العظمى في الادلاء بالبيانات والمعلومات والأرقام الصحيحة والسليمة والتي تعد من الاسرار الذي يضمن القانون عدم إفشاء سريتها وإنزال أشد العقوبات لمن سيقوم بهذا الجرم العظيم سواء بعمدٍ أم بحسن نية.

– والتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ٢٠٠٤م يمثل بحق جسر العبور الحقيقي إلى رحابة المستقبل الوطني المشرق الوضاء والقاعدة التي ستبني عليها رائعة المستقبل بكل ماتحمله الكلمة من معنى ، فإلى غدٍ مشرقٍ واعد بالخير والعطاء والانجاز.

والتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ٢٠٠٤م يشكل وبحق الدليل النظري الفرعي (فالدليل الرئيسي يتمثل في التصورات والافكار الوطنية والتوعية الدينية) لبناء الاستراتيجيات الوطنية المختلفة للبناء والاعمار الوطني الشامل في مختلف مجالات وساحات الحياة المتعددة والمتنوعة، فإذا كان التعداد العام بهذه الاهمية البالغة فإنه جدير بنا أن نعطيه حقه (أي التعداد العام) من الإهتمام والتفاعل الخلاق المبدع لاسيما تفاني العدادين والمشرفين وكافة اجهزة العد الاحصائي في بذل الجهود المضنية والدؤوبة الدقيقة لبلورة كافة الجهود في التوصل الجاد والحقيقي الفعلي لحزمة من النجاحات والرقي والانجاز في مضمار هذه المهمة الوطنية العظمى إذ لاننسى ان نذكر القائمين على التعداد العام من ضرورة وتوخي الالتزام بالعادات والأعراف والتقاليد مهما أدى ذلك إلى التأخر في الحصول على الارقام والبيانات والمعلومات، مراعاة لخصوصية التركيبة اليمنية الوطنية في الريف والحضر على حد سواء في سبيل الايمان العميق بتوجهات الدولة اليمنية الحديثة .

– إن نجاح المرحلة الاخيرة من التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ٢٠٠٤م يتوقف على تفاعل وتضافر كافة الجهودالشعبية والرسمية ، فالنجاح حليف التعداد العام وهذا لاشك فيه خصوصا في ظل طفرة التكنولوجيا وتبادل المعلومات واعتماد نظام الحاسوب الآلي لتدوين ورص المعلومات والبيانات والارقام الاحصائية المختلفة، ناهيك عن القيام بكافة الاعمال والانشطة الاحصائية التدوينية الأمر الذي سيمكن القائمين على التعداد العام ومن يتولون الاشراف على مراحله في جهاز الاحصاء المركزي من توخي الدقة نحو إحداث نقلة نوعية متميزة في رفد الاجهزة التنموية بالمعلومات الكاملة والكافية على احتياجات ومطالب السكان المتعاظمة في عموم محافظات ومديريات الجمهورية اليمنية في الريف والحضر معا صوب إستشراف المستقبل الوضاء المشرق في العديد من المجالات والكثير من الساحات التنموية المختلفة .

– إن التفاني بغرض رفع معدلات الانجاز التعدادي بات امرا ذا اهمية ربما تضارع اهميته وتفوق اهمية البذل والعطاء في مختلف ساحات النضال الوطني ذلك لأن التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت بوابة المستقبل الوضاء لغدٍ أكثر إشراقا وعافية في العديد من مجالات الحياة المتعددة والمتنوعة فلنسارع الخطى لإنجاح المرحلة الاخيرة من التعداد السكاني لعام ٢٠٠٤م كون مصالحنا ومنافعنا تتوقف في الأساس على نجاحها فإلى تلك الأيام يجب أن تكون مواعيدنا الخيرة.

المجالس المحلية تجربة يمنية لابد من نجاحها

د.عبدالله علي الفضلي

■ حققت حكومة حزب المؤتمر الشعبي العام لليمنيين حلم إنشاء وتكوين المجالس المحلية التي طالما ظلت الاحزاب السياسية تعزف على هذا الوتر فترة من الزمن، كما ظلت تلك الاحزاب تنادي وتشكك في صدق توجهات المؤتمر الشعبي ومدى استعداده للقبول بفكرة المجالس المحلية وخوض غمار هذه التجربة لأول مرة في تاريخ الجمهورية اليمنية انطلاقا من الحد من المركزية المطلقة واتاحة الفرصة للمشاركة الشعبية في هذه المجالس وقد تحقق هذا الحلم في العشرين من فبراير من عام ٢٠٠١م واصبح حقيقة ، وقد سبق تلك الانتخابات صدور قانون لهذه المجالس بالإضافة الى اللوائح التنظيمية التي توضح كيفية قيام هذه المجالس وادارة نفسها بنفسها كما اصبح لهذه المجالس موارد ومقرات وأمناء ورؤساء واعضاء يديرون هذه التجربة وفقا للقانون واللوائح التنظيمية في كل مديرية وفي كل دائرة وفي كل محافظة وقد حدد قانون المجالس المحلية المهام والاختصاصات والموارد اللازمة التي ستمكن هذه المجالس من اداء دورها في النهوض بعملية التنمية الاقتصادية وانجاز المشروعات التي تحتاجها كل مديرية أو محافظة من المحافظات وفقا للخطط والاولويات التي ستضعها هذه المجالس ، وطالما ان الدولة قد اعطت اعضاء المجالس المحلية فرصة اخرى كاستمرار لممارسة مهامهم المنوطة بهم حتى موعد الانتخابات القادمة فقد جاء قرار التمديد ليصب في مصلحة تلك المجالس كنوع من الاستقرار لينجزوا ويحققوا للمواطنين المشاريع التي يتطلعون اليها، وسوف يتم في نهاية الفترة التجريبية الاختبارية لهذه المجالس وضعها امام المرآة التي ستظهر مدى ما تم تحقيقه وما لم يتحقق فضلا عن محاسبة المقصرين وكشفهم امام المواطنين الذين هم الاقدر والاقرب الى تلك المجالس وهم الذين سيتولون عملية التقييم للمجالس المحلية سلباً او ايجاباً وقد قدمت تلك المجالس ايضا في نهاية دورتها الاولى كشف حساب دقيق لكل ما تم انجازه والموارد التي حصلت عليها وكيف تم انفاقها وأوجه صرفها .

ان المجالس المحلية اليوم امام اعتاب مرحلة جديدة وهي مدعوة الى بذل المزيد من الجهود واثبات جدارتها والعمل الجاد والمخلص من اجل تحقيق آمال وطموحات المواطنين بعيدا عن الممارسات الحزبية والمماحكات والمزايدات ويجب على اعضاء المجالس المحلية أن يبتعدوا عن المكايدات أو يكونوا اكثر انسجاما مع انفسهم وصادقين في توجهاتهم في خدمة الوطن والمواطن وان يكونوا على مسوى المسؤولية الملقاه على عواتقهم وأن لايسمحوا بالتلاعب بموارد المجالس وانفاقها في توطيد الولاء الحزبي ويجب على هذه المجالس ان تستفيد من اخطاء التعاونيات السابقة لا ان تمارس نفس الاخطاء ويجب ان تدرك هذه المجالس ان هناك رأيا عاما سيتابع انشطتها وسيتعقب اخطاءها وخطواتها وان هناك صحافة وطنية حرة ستكتب وتنتقد وتكشف اي خطأ او مخالفات او تجاوزات، ولقد كان فخامة الاخ الرئيس واضحا وصادقا عندما وجه المجالس المحلية في اكثر من لقاء واكثر من حديث بعدم الانجرار وراء الفساد واستغلال موارد المجالس للمصالح الشخصية وستكون كارثة مروعة تصيب التجربة في مقتل فيما لو فشلت هذه المجالس في اداء المهام الموكلة اليها طبقا للقانون ، وغني عن القول فإن فشل او نجاح تجربة المجالس المحلية سوف يجعل من بلادنا ونظامنا السياسي مثالا يحتذى به في المحيط الاقليمي والدولي في حالة نجاحها، اما لو فشلت هذه التجربة فهذا يعني ان الفساد قد ينتصر وأنه لا امل ولا مكان أو مجال للاصلاح فاذا ما وضعت المجالس المحلية في اعتبارها نبذ الفساد بكل صوره واشكاله واساليبه وجعلوه شيئا ممقوتا وان من يمارسه يعتبر انسانا فاسدا ويجب محاسبته وإقالته من منصبه لو تم ذلك فعلا فإن التجربة ستنجح وسوف تستمر المسيرة التنموية وتنطلق المشروعات والفعاليات والتنافس وستكون التجربة الاولى لهذه المجالس هي بداية انطلاق المجالس القادمة ان شاء الله .

واخيرا نود أن ننبه الاخوة في المجالس المحلية الى ان الموارد المالية التي تم تحويلها الى المجالس المحلية قد تم استقطاعها من مرتبات واجور كل مواطن وكل موظف وقد تنازلت الدولة عن نسبة كبيرة من ايراداتها وحولتها الى المجالس المحلية بمبالغ كبيرة خاصة تلك المجالس التي تعاني من ضعف الايرادات وهذا يعني ان المجالس المحلية ستظل تحت الرقابة الشعبية والرسمية .

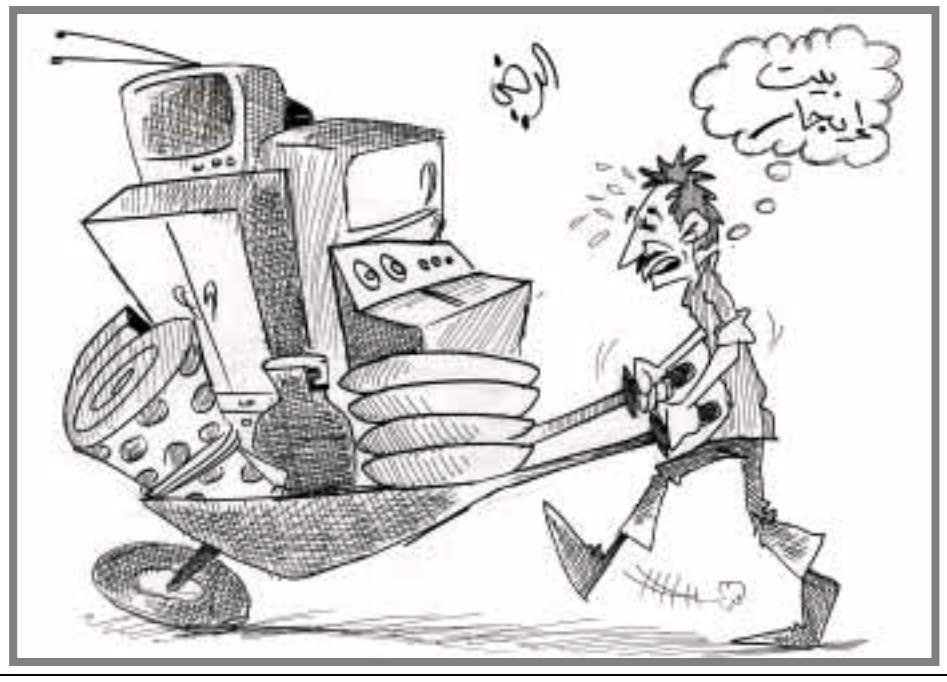

«عُقدة الأجنبي» .. والتقليل من «الذات» !!

د . عبدالرحمن محمد الشامي #

□ من عشرات السنين – وربما أكثر منها – وعدد كبير منا في العالم الثالث عموماً والعربي خصوصاً مبتلون بداءين عضالين لا يلوح في الأفق القريب بوادر منهما : الأول يتمثل في هيئة «نظرية المؤامرة» على تفكيرنا وحكمنا على الكثير من القضايا والشؤون والأحداث، وبخاصة الخارجي منها – مما ليس موضع الخوض فيه هنا – أما الداء الآخر العضال فيتمثل في الانبهار بكل شيء آت من الخارج مهما صغر شأنه أو كبر، بدءاً من الملبس فالمأكل فالمركب، والخطورة المترتبة على هذا النمط من الاعتقاد والطريقة في التفكير يتمثل أبسطه في الاستهانة بقدراتنا الذاتية والتقليل من إمكاناتنا المتوافرة وما يترتب على ذلك من ظلم بين للذات وإهدار كبير للإمكانيات ومن ثم ما يمكن تقديمه في مجالات حياتنا الوطنية المختلفة خاصة وإسهامنا الحضاري في مسيرة الحياة الإنسانية بوجه عام.

وعند الحديث عن هذه «العقدة» فلا يغيب عن البال ما يتعلق بمسألة الجودة والكيف التي لا يفرق المستهلك عند توفرها ما بين المنتج الوطني والأجنبي، حيث يكون ذلك أساس المفاضلة وعامل الحسم في اتخاذ قرار الاقتناء من عدمه، وفي الوقت ذاته الإمكانيات الكبيرة التي تتوفر للشركات العملاقة عند الدخول في المنافسة، ولكن ما يثير الأعصاب ويدعو للأسى حينما يتجاوز الأمر مسألة اقتناء المشتريات والإقبال على السلع والخدمات إلى العنصر البشري، وعندما يتوفر لدينا من الإمكانيات التي تمكن من إنجاز أي أمر على نحو مرضٍ وبما لا يقل عن إنجاز الأجنبي، وعلى الرغم من ذلك إلاّ أنه يتم الاستعانة بهذه الأمور أو إسداؤها كلية لشركات أجنبية أو «خبير» أجنبي، في حين أن لدينا من الكفاءات العلمية والخبرات الميدانية ما يمكنها من إنجاز مثل هذه الأمور على نحو لا نكون مبالغين إن قلنا أنه قد يصل في بعض الحالات إلى نحو أفضل من إنجاز الأجنبي وبتكاليف لا وجه للمقارنة بينها وبين ما يأخذه «الخبير الأجنبي»، فكيف يمن تفسير مثل هذه الحالات؟

لا مبرر لمثل هذا المسلك إلاّ بأحد أمرين اثنين : إما أن ذلك يتم بدافع «عقدة الخواجة» المترسبة في الشعور واللاشعور على حد سواء، أو أن هناك مصالح خفية تتستر من وراء الاستعانة بهذه الخبرات العبقرية التي ربما أنجبتهم أمهات تختلف عمن أنجبن شبابنا!!

جميعنا يعرف أن مما هدفت إليه الثورة اليمنية المباركة منذ قيامها «رفع مستوى الشعب اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً»، ومن أجل تحقيق الشق الثقافي فقد بنيت آلاف المدارس ومئات الكليات وعدد من الجامعات، الحكومية والخاصة، كما تم إيفاد نخبة من خيرة شباب هذا البلد ونجبائه إلى عدد من الجامعات العربية والعالمية للحصول على المعارف المختلفة والتسلح بالعلم لمسايرة ركب العالم الحضاري المتقدم، وكان منهم – ولا يزال – من أثبت وجوده في هذه الجامعات، بل وتفوق على أقرانه وحاز قصب السبق عليهم، ثم عاد للانخراط في مجال الحياة العملية، وكثير منهم أثبت وجوده بتفوق وامتياز، ومنهم من لا يزال ينتظر مواتاة الفرصة لمغادرة الشارع والانضمام إلى فريق العمل والبناء الوطني ليعطوا لهذا الوطن الغالي على المخلصين من أبنائه جزءاً من الدين المستوجب له في أعناقهم.

إنه لمن العدل والإنصاف، بل والواجب والمسؤولية الوطنية، إتاحة الفرصة لكثير من شباب هذا البلد الذين لن يكون أحد قلبه على الوطن أكثر منهم، وعلينا أن نفتح لهم الأبواب المغلقة ونتيح المجال أمام كثير من الطاقات الحبيسة الصدور، والمعارف الإبداعية الأسيرة في العقول للتعبير عن نفسها لنهيء الفرص للشباب المبدع للانضمام إلى مسيرة البناء الوطني، لأن ذلك تعزيز للثقة بالنفس، وإعلاء من الشعور بالانتماء لهذا الوطن، وبأنهم جزء هام من نسيجه وأحد مكوناته الأساسية.

ليست تلك بدعوة البتة إلى الانكفاء على الذات والانقطاع عن التواصل مع مصادر المعرفة الأجنبية، بل على العكس من ذلك، وإنما هي محاولة لتغليب المصلحة الوطنية – التي كثيراً ما يتغنى بها بحق وبدون حق – على المصالح الذاتية التي تحكم سلوكنا عند التعاطي مع الشأن الوطني، لنحاول الخروج من شرنقة الذات، والأنا العالية إلى رحاب المصلحة العامة عند التعاطي مع المسألة الوطنية، فالأوطان ليست صفقة تصب إلى الجيوب أو رصيداً يودع في الحساب البنكي، بل هي أمانة في أعناقنا جميعاً سنسأل عنها أمام الله سبحانه وتعالى في يوم الحساب، ومن الأجيال أمام محكمة التاريخ.

نائب عميد كلية الفنون الجميلة – جامعة الحديدة